S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1999/29*
25 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٠٥٥ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/54/378-S/1999/994).

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه البالغ إزاء استمرار الصراع الأفغاني، الذي يشكل خطرا شديدا ومتزايدا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهو يدين بشدة الطالبان لما قامت به في تموز/يوليه ١٩٩٩، بعد مضي أسبوع واحد فقط على اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين" في طشقند، من شن هجوم جديد بالرغم من مطالبات المجلس المتكررة بوقف القتال. وقد قوض ذلك الجهود الدولية الرامية إلى تيسير إعادة إحلال السلم في أفغانستان. وتسبب القتال الذي أعقب الهجوم في معاناة هائلة للسكان المدنيين بأفغانستان. وتتحمل الطالبان المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الصراع في أفغانستان لا يمكن حله بالوسائل العسكرية وأن السبيل الوحيد إلى السلم والمصالحة هو الوصول عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية تهدف إلى تنصيب حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق، تمثل الجميع وتكون مقبولة لدى كافة الأفغان. ويشير إلى ما طلبه من أطراف الصراع ولا سيما الطالبان من استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة دونما تأخير ودون شروط مسبقة بشكل يحقق الامتثال الكامل للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس. ويلاحظ المجلس أن الجبهة المتحدة لأفغانستان قد أوضحت مرارا استعدادها لإجراء محادثات مع الطالبان للوصول إلى حل لمشاكل البلد.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان بما في ذلك اشتراك مقاتلين وأفراد عسكريين أجانب، وإمدادات الأسلحة وغيرها من المواد المستخدمة

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

في الصراع ينبغي أن يتوقف فورا. ويطلب إلى جميع الدول اتخاذ تدابير صارمة لحظر قيام أفرادها العسكريين بتخطيط عمليات قتالية في أفغانستان والمشاركة فيها، والقيام فورا بسحب الأفراد التابعين لها، وضمان توقف الإمداد بالذخائر وغيرها من المواد المستخدمة في شن الحرب. ويعرب المجلس عن بالغ انزعاجه للأنباء التي تفيد اشتراك آلاف من غير مواطني أفغانستان معظمهم من المدارس الدينية وبعضهم يقل عمره عن ١٤ سنة في القتال في أفغانستان إلى جانب قوات الطالبان.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده التام لجهود الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وجهود المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان، من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحقيق هدفي المصالحة الوطنية والتسوية السياسية الدائمة بمشاركة جميع الأطراف الصراع وكافة قطاعات المجتمع الأفغاني، ويعيد تأكيد موقفه الذي يقضي بأن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في تأدية دورها الأساسي والحيادي في الجهود الدولية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للصراع الأفغاني.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية الآخذة في التدهور بشكل خطير في أفغانستان. ويطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية، وبخاصة الطالبان، اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة عدم توقف إمدادات المعونة الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إليها، وعدم القيام، في هذا الصدد بوضع العراقيل أمام أنشطة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية.

"ويحث مجلس الأمن مرة أخرى جميع الفصائل الأفغانية على التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمنظمات الإنسانية الدولية، ويطلب إلى هذه الفصائل، ولا سيما الطالبان، اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة هؤلاء الأفراد وتنقلهم بحرية.

"ويرحب مجلس الأمن بإعلان المبادئ الأساسية لتسوية الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية (A/54/174-S/1999/812، المرفق) الذي اعتمدته "مجموعة الستة زائد اثنين" في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، في طشقند ولا سيما اتفاق أعضاء المجموعة على عدم توفير الدعم العسكري لأي طرف أفغاني ومنع استعمال أقاليمهم في هذه الأغراض. ويحث أعضاء المجموعة والفصائل الأفغانية على تنفيذ هذه المبادئ دعما لجهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع الأفغاني.

"ويدين مجلس الأمن بشدة استمرار استعمال الأراضي الأفغانية، ولا سيما المناطق التي تسيطر عليها الطالبان، في إيواء الإرهابيين وتدريبهم والتخطيط للأعمال الإرهابية، ويؤكد من جديد اقتناعه بأن قمع الإرهاب الدولي أساسي لصون السلم والأمن الدوليين، ويصر على ضرورة أن تتوقف الطالبان عن توفير المأوى والتدريب للإرهابيين الدوليين ولمنظماتهم، وأن تتخذ تدابير فعالة لكفالة عدم استعمال الأراضي الواقعة تحت سيطرتها لإقامة منشآت ومعسكرات للإرهابيين، أو إعداد أو تنظيم الأعمال الإرهابية ضد الدول الأخرى أو مواطنيها، وأن تتعاون مع الجهود الرامية إلى تقديم الإرهابيين الذين صدرت بشأنهم لوائح اتهام إلى العدالة. ويطالب المجلس مرة أخرى بأن تسلم الطالبان الإرهابي الذي صدرت بشأنه لائحة اتهام أسامة بن لادن إلى السلطات المناسبة على النحو المبين في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويؤكد من جديد ما قرره من تنفيذ التدابير الواردة في ذلك القرار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ما لم يبلغه الأمين العام بأن الطالبان قد امتثلت امتثالا كاملا للالتزام المبين في الفقرة ٢ من ذلك القرار.

"ومجلس الأمن منزعج بشدة أيضا لوجود زيادة كبيرة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الطالبان مما سيسهم في تعزيز قدرات الأفغان على شن الحرب بل ومما سيكون له نتائج دولية خطيرة، ويطالب بأن تتوقف الطالبان وغيرها عن جميع أنشطة المخدرات غير القانونية. ويطلب المجلس إلى الدول الأعضاء، ولا سيما المجاورة لأفغانستان، وسائر الدول الأعضاء المعنية اتخاذ تدابير متضافرة لوقف الاتجار بالمخدرات غير المشروعة من أفغانستان.

"ويشجب مجلس الأمن تردي حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ويعرب عن جزعه الشديد لاستمرار عدم اكتراث الطالبان بالاهتمامات التي أعرب عنها المجتمع الدولي. ويؤكد المجلس عدم مقبولية التشريد القسري للسكان المدنيين، ولا سيما الذي اضطلعت به الطالبان خلال هجومها الذي جرى مؤخرا، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة وتعمد إساءة معاملة المدنيين واحتجازهم التعسفي، والعنف والتمييز المستمر ضد النساء والبنات، وفصل الرجال عن أسرهم، واستخدام الجنود الأطفال، وإحراق المحاصيل وتدمير المنازل على نطاق واسع، والقصف العشوائي بالقنابل، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان. ويطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية، ولا سيما الطالبان، وضع حد لهذه الممارسات، والتقيد بالقواعد والمعايير الدولية في هذا المجال، واتخاذ تدابير عاجلة لتحسين حالة حقوق الإنسان وكفالة حماية المدنيين، كخطوة أولى فورية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن استيلاء الطالبان على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية وقتل دبلوماسيين إيرانيين وصحفي إيراني في مزار الشريف تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. ويطالب الطالبان بالتعاون التام مع الأمم المتحدة في التحقيق في هذه الجرائم بهدف محاكمة المسؤولين عنها.

"ويتطلع مجلس الأمن إلى تلقي التقرير التالي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان، ويشجعه على استعراض الخيارات المتاحة لمجلس الأمن وللجمعية العامة.

"ويشجب مجلس الأمن عدم قيام زعامة الطالبان باتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للطلبات الواردة في قراراته السابقة، ولا سيما، إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، استعداده للنظر في فرض تدابير، وفقا للمسؤولية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى تحقيق تنفيذ قراراته ذات الصلة تنفيذا كاملا.
